

منه ما يتم استدلالاً بوضع الصغرى لان محمد قال منه لئلا يقرأ ودعوا رجلاً الف  
 درهم فغاب اثنا عشر يوماً واحد يريد ان يأخذ نصيبه قال ليس له ان يأخذ وقال ابو يوسف  
 ومحمد له ان يأخذ الى هنا لفظ الجامع الصغرى ولو اني شروحا الجامع الصغرى وذلك هذا  
 الخلاف في دلالة الاموال التي تحمل القسمة وذلك وضع المسئلة في محصر الطحاوي حيث قال ومن  
 استودع ثلثه نفر من الدراهم او ما سواها ما يقسم ثم حاصدهم بطلب نصيبه منها ونحوه  
 صاحباه ليرى ان يقطعه منها شيئا وهذا قول ابي حنيفة وبه نأخذ وقال ابو يوسف  
 ومحمد انه ان يوطئه ثلثها الى هنا لفظ الطحاوي في محصر قال الامام الاستسجالي في شرح  
 محصر الطحاوي وقال صاحباه يدفع نصيبه اليه ولا يكون هذا في  
 لو هلك زيد المودع كان الغائب ان يشارك القابض فيما تبه  
 القابض وليس له ان يشارك الغائب فيما يقع قال الشيخ ابو بصير  
 الذي ذكره انما هو في المكليات والموزونات قاله ابو يوسف  
 اقتبر قول ابو يوسف اوسع الى هنا لفظ اني نصر في شرح الدرر  
 في اشارات الاسرار بما يقال ابو يوزن والدرر محمل الخلاف في الاموال  
 يقسم في الاصل بلث ارباب استودع ادرام اود نايرا وشيا اود واثنا وعشرون  
 احد ههما والاخر غائب قال للمستودع ادفع الى حصتي فاني ذلك فندك ما الى العاقبة  
 نقض القصة ائبغى للقاضي ان يدفع الى صاحبه حصته بغير محصر  
 الاخر قال لا حتى يتجمع هو وصاحبه جميعا قلت له قال لا ترى ان المستودع ليس يوزن  
 ذلك يستطعم ان يتم المال وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقسم ذلك  
 اليه حصته ولا يكون قسمة جارن على الغائب الى هنا لفظ محمد في الاصل وقال الحارث  
 الشهيد في محصر المسمى بالثاني واذا استودع الرجلان رجلاً ودعوه من دراهم  
 اود نايرا وثياب اود واثنا وعشرون ثم حضرا احد ههما وطلب نصيبه منها لم ين له

في محصر

حتى يجتمع لان المستودع ليس يوزن في القسمة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يدفع  
 اليه نصيبه ولا يكون قسمة جارن على الغائب وعلى هذا الوجه امت التبع ابو الحسن الرضي  
 الخلاف في محصره وليرتبه كما يقسم وذلك من سنن الايمه اليه في قيم المتوسط  
 شامله وفي قايته واورد شيخ الاسلام علاء الدين الاستسجالي في شرح الحاوي في حيايه  
 الحماي وهي ان رجلين دخلتا ثيابا ودعا الى الحماي ليشا من الدراهم يخرج احد ههما  
 قبل صاحبه واخذ ليس من الحماي وذهب به لمخرج الاخر وطلب منه اليه فقال  
 اخذك صاحبك تعلق به وطلبه وقال انما دعاه اليك وقد صنعت حقك بالذبح اليه و  
 الاحكام الاخره مستغنيابه وقص عليه القصة فقال له ابو حنيفة قل له اني لا ادفعه  
 اليه ولكن ائت بصاحبك حتى ادفعه اليه فخلص عن دعوه  
 كما حضر طلب نصيبه فصم في يوم تسليم نصيبه اليه فاذا  
 يد ههما نصيبه جاز للدون ان يدفع اليه نصيبه فلهذا  
 ع فلو كان المال في ايدي الشريكين كان لواحد منهما ان يأخذ نصيبه  
 ذلك هنا له ان يأخذ نصيبه من المودع ووجه قول ابي حنيفة ان حق  
 سبب المودع لا يملك تسليم النصف مميذا مستوالمما فيه من دفع نصيبه  
 ايضا ولا يملك المودع اذ ان نصيبا كاحضر لانه ليس يوزن عن الغائب ولو صح الافتراض لزم  
 القسمة على الغائب والمودع لا يملك القسمة على الغائب بالاتفاق وبه صرح في الاصل ومحصر  
 الحاوي ومحصر الرضي وشرح الطحاوي وهذا خلاف الدين لان المدون يعلم مال نفسه  
 لامل عينه لان المدون يقضي ايمانها والمودع يعلم مال القرض ونظيره رجل له وديعه  
 عند اثنان اودن مجار حل وقال انه وتلقى بقص الوديعه منك فصدقه وانى  
 اليه لم يتجر العاضى بالتسليم في الوديعه ويحجر في الدين لما قلنا من الفرق والحجرات  
 عن قولها ان المال لو كان في ايديهما كان لاحد ههما ان يأخذ نصيبه نقول لا يلزم ذلك